Issn;2602-6163

أثر الإدارة الالكترونية على مبادئ سير المرفق العام

مراد لمين؛ باحث دكتوراه
جامعة محمد خيضر، بسكرة

ملخص:

سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة بما لها من مزايا أثرت بشكل كبير على المبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العام، حيث لعب تطور وسائل الإعلام والاتصالات دورا كبيرا في ظهور طرق وأساليب جديدة لإدارة المرافق العامة.

إن لنظام الإدارة الالكترونية من المزايا ما يجعل التحول إليه من الضروريات باعتباره أداة لترقية الخدمة الإدارية العمومية، تظهر نتائجه بصورة واضحة من خلال القبول الكبير الذي يلقاه من طرف الأشخاص المنتفعين بخدمات المرافق العامة على اختلاف أشكالها وأنوعها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، المرفق العام، الخدمة العمومية.

Abstract:

In this research, we will attempt to shed light on the impact of electronic management in the management of public utilities, with its advantages that have greatly influenced the basic principles governing public utilities. The development of the media and telecommunications has played a major role in the emergence of new ways of managing public utilities.

The electronic management system has advantages which make it necessary to become a tool to upgrade the public administrative service, the results of which are clearly demonstrated by the great acceptance received by the beneficiaries of the services of public utilities of all forms and types.

Key words: the electronic administration, the public institutions, the public services,

Issn;2602-6163

مقدمة:

يقوم النشاط الإداري على مجموعة من المبادئ الفقهية الناتجة عن أحكام القضاء في إطار إرساء قواعد تساعد على استمرار الدولة في تأدية الأدوار المنوطة بها في تلبية وإشباع الحاجات العامة للأفراد، حيث يقوم المرفق العام باعتباره مظهرا من مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة على مجموعة من المبادئ التي تضمن سيره بطريقة منتظمة ومستمرة تسعى الإدارة دوما إلى احترامها والمحافظة عليها بهدف تحقيق الخدمة العامة.

ساد خلاف فقهي ولفترة طويلة في تحديد القوانين التي تحكم جميع الخدمات العمومية بما فيها تنظيم المرفق العام وتحديد المبادئ التي يقوم عليها هذا الهيكل الإداري، كونه وسيلة الدولة في تقديم الخدمات، وهو ما ذهب إليه لويس رولانlouis Rolland الذي حدد المبادئ التي تحكم المرفق العمومي فأطلق عليها"قوانين رولان" هذه القوانين الثلاثة: الاستمرارية، التحولية، والمساواة، ومع ذلك فانه لا يوجد توافق في الآراء بشان عدد من المبادئ التي يمكن إضافتها مثل الحياد، العلمانية والمجانية في جميع الحالات يجب على المرفق أن يعمل بانتظام تلبية لاحتياجات الأفراد، وقد استقر الفقه والقضاء الإداري خلال القرن العشرين على حصر هذه المبادئ في ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في: دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد، والمساواة في الانتفاع بخدمات المرفق العام، وكذا قابلية المرفق العام للتغير والتطور في أي وقت.

شهد العالم أواخر القرن العشرين تطورا هائلا في مجالي المعلومات والاتصالات حيث ظهرت أجهزة إلكترونية مختلفة تتميز بالسرعة والدقة في معالجة ونقل وتوزيع المعلومات انعكس على مختلف جوانب الحياة بما فيها علاقة الدولة بالأفراد، حيث أصبح لزاما عليها ضرورة مواكبة هذا التطور والاستفادة من مزاياه، وبدأت بتطبيقه في جميع الإدارات العمومية بهدف تحسين خدمات المرافق العامة من خلال تبسيط إجراءات الحصول على خدمات هذه المرافق. بصورة الكترونية إذا كانت طبيعتها تسمح بذلك.

بناء على ما سبق بيانه سنحاول من خلال هذه المداخلة أن نبين أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تطوير المبادئ التي تقوم عليها المرافق العامة ومدى توافق هذه المبادئ مع النظام الالكتروني حيث سنقوم بتحديد مفهوم المبادئ التي تحكم المرفق العام ومن ثم نبين اثر تطبيق النظام الالكتروني عليها.

Issn;2602-6163

أولا: أثر الإدارة الالكترونية في تأكيد مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد

يؤدي المرفق العام دورا كبيرا داخل المجتمع أيا كان موضوع نشاطه، حيث يقدم خدماته للجمهور بشكل مستمر ومتواصل، حيث إذا توقف أحد المرافق عن تأدية مهامه سيترتب عنه لا محالة ضرر بالغ بحقوق الأفراد والمصلحة العامة.

1. مفهوم مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد

يقوم المرفق العام بتقديم خدمات أساسية للمواطنين يهدف من خلالها لإشباع المصلحة العامة. إلا أن هذا الإشباع يجب في اغلب الأحيان أن يكون دائما ومستمرا بدون أي انقطاع كما في حالة (العناية، الماء، الغاز، الكهرباء،...)من هذه الديمومة ينتج مبدأ الاستمرارية التي هي ليست قاعدة منصوصا عليها شكليا في نص قانوني ذي تطبيق عام[1].

لقد كرس هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة عدد من الأحكام التشريعية أو التنظيمية، انطلق منها الاجتهاد ليعتبر أن المرافق العامة يجب أن تعمل بطريقة منتظمة ومستمرة، ويؤدي هذا المبدأ لالتزامات بالنسبة للإدارة ولأصحاب الامتياز وللمنتفعين.

ويقول في هذا الإطار الأستاذ محمد بوسماح(إن مبدأ استمرارية المرفق العام ينبع من تصور يجعل عمل الدولة والأجهزة التابعة لها يقوم الدوام والانتظام لا على الانقطاع والتوقف وبالتالي فان نشاط المرفق العام ضروري لحياة المجموعة الوطنية ولا ينبغي أن ينقطع، لان توقفه قد تنجر عنه عواقب وخيمة على حياة المجتمع، وهو ما عبر عنه الأستاذ بوسماح الاستمرارية هي الوقود المحرك للمرفق العام[2]

ويترتب على إقرار مبدأ دوام سير المرفق العام عدة نتائج يمكن تلخيصها في: تحريم الإضراب، تنظيم استقالة الموظفين، نظرية الموظف الفعلي، نظرية الظروف الطارئة، تحريم الحجز على أموال المرافق العامة، هذه الأخيرة تأثرت بتطبيق الإدارة الالكترونية في تسيير المرافق العامة وفقا لما سنتناوله في النقطة الموالية.

2. أثر الإدارة الالكترونية على مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد

يساعد نظام الإدارة الالكترونية للمرافق العامة على تأكيد ودعم مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد حيث يؤكده بصورة اكبر من النظام التقليدي، فيمكن من خلاله للمواطن الحصول على الخدمات المرفقية في أي وقت

Issn;2602-6163

شاء بمجرد الدخول على شبكة المعلومات إذا كانت الخدمة المطلوبة من الخدمات التي يمكن تلبيتها دون اشتراط وجود الموظف في العمل، حيث تقدم هذه الخدمات على مدار اليوم لمدة 24 ساعة وهو ما يعني استمرارية المرفق العام في تقديم خدماته بشكل دائم ودون انقطاع[3].

البنوك

وشمل تحسين الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطن جهاز العدالة في الجزائر حيث أصبح يمكن استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 3 وشهادة الجنسية عبر الانترنت، كما يمكن أيضا لأفراد الجالية في الخارج سحب صحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية من الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، تنفيذا لاتفاقية موقعة بين وزارتي العدل والشؤون الخارجية

كما يلاحظ أن استعمال أسلوب الإدارة الالكترونية ساهم في تعزيز الضمانات القانونية التي وضعت من طرف المشرع بهدف تحقيق استمرارية المرفق العام، فإذا كان يمكن من خلال الإدارة الالكترونية تقديم الخدمات دون تدخل من جانب الموظفين، فان حالات الإضراب عن تقديم الأعمال الإدارية تتقلص بشكل كبير لان الكثير من الخدمات يتم تقديمها آليا دون حاجة إلى الموظفين وبالتالي لا تتأثر بوجودهم، كما حالات الاستقالة أيضا تدخل ضمن هذه الفرضية كون الخدمات الإدارية تؤدى الكترونيا دون حاجة إلى تدخل العنصر البشري.

يؤدي تطبيق نظام الإدارة الالكترونية إلى التقليل من تأثير حالات الظروف الطارئة على المعاملات بين الإدارة والأفراد حيث يمكن للأفراد الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء هذه المعاملات في أي وقت[4].

يمكن القول أن أثر الإدارة الالكترونية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد واضح حيث ساهمت بشكل كبير في القضاء على البيروقراطية و التعقيدات الإدارية وجعل المرفق العام يؤدي خدماته بلا انقطاع وبشكل لائق يساهم في تحقيق الرضا العام لدى جمهور المنتفعين بخدمات هذا المرفق.

ثانيا: أثر الإدارة الالكترونية في تأكيد مبدأ مساواة الأفراد أمام المرفق العام

ينحدر هذا المبدأ من مبدأ المساواة أمام القانون الذي نجده في اغلب الدساتير ، فالقانون بطبيعته يضع قواعد عامة ومجردة لا تراعى فيها الأشخاص بذاتها، ولهذا كان الجميع لديه سواء، ولما كانت المرافق العامة تنشا لفائدة الجميع فقد اقتضى هذا بالتبعية أن يتساوى لديها الأفراد.

Issn;2602-6163

1. مفهوم مبدأ مساواة الأفراد أمام المرفق العام

يبدوا هذا المبدأ الأكثر دقة والذي يأخذ صورة قاعدة حقيقية، لم تجر صياغته بهذه الصفة في نصا قانوني محدد لكنه يجد أصله البعيد في نص ذي طابع سياسي، هو إعلان حقوق الإنسان لعام 1789، حيث أن المساواة أمام المرفق العام ليست إلا النتيجة على المستوى الإداري لهذه الفكرة العامة المتمثلة بالمساواة أمام القانون، ويترتب على هذه القاعدة نتيجتان أساسيتان هما المساواة في الحقوق، والمساواة في الالتزامات.

يتمثل أساس المساواة في الانتفاع بخدمات المرفق العام في أن مستعملي المرفق ليسو في مركز تعاقدي تحكمه قواعد العقد الإداري أو غير الإداري، ولكنهم في مركز نظامي تحكمه القوانين والأنظمة ويتحدد محتواه بطريقة موضوعية بصرف النظر عن شاغل هذا المركز النظامي، وعلى هذا الأساس يتحتم على المرفق أن يؤدي خدماته بنفس الشروط، حيث لا يجب أن يكون هناك تمييز غير مبرر بين المستعملين [5] ، ولكن لا يتنافى هذا المبدأ مع سلطة المرفق في فرض بعض الشروط التي تستوجبها القوانين والتنظيمات كالشرو ط المتعلقة بدفع الرسوم أو إتباع بعض الإجراءات أو تقدم بعض الوثائق[6]، فلا يعد انتهاكا للمبدأ أن تفرض مبالغ مالية محددة للانتفاع بالخدمات

يمكن القول بأن المساواة في الانتفاع بخدمات المرافق العامة ليست مطلقة بل إنها مساواة بين فئة من المنتفعين فقط، بحيث يجوز المفاضلة بين الأفراد إذا اختلف الغرض الذي تخصص له المنفعة كفرض رسوم اخف بالنسبة للمعوزين في المؤسسات الاستشفائية العمومية فهذه الاستثناءات لا يقصد بها تمييز فرد بذاته، ولا تتعارض مع عمومية مبدأ المساواة وتجرده.

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول انه يرتبط بمبدأ المساواة مبدأ حياد المرافق العامة بقيام تشغيلها على أساس المصلحة العامة وحدها دون اعتبار للاتجاهات السياسية أو المصالح الخاصة أو المحاباة[7].

2. أثر الإدارة الالكترونية على مبدأ مساواة الأفراد أمام المرفق العام

إن تطبيق الإدارة الالكترونية في تسيير المرافق العامة يؤكد هذا المبدأ بشكل واضح لان تقديم الخدمات بالشكل الالكتروني يلغي فرضية التمييز بين الأفراد في الحصول على الخدمة بشكل نهائي لان الأفراد يجدون أنفسهم أمام أجهزة الكترونية يمكن لكل من يستطيع التعامل معها الحصول على الخدمة المطلوبة.

Issn;2602-6163

كما يساهم أيضا تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة على القضاء على ظاهرة الرشوة المنتشرة بين موظفي الإدارات العمومية في ظل نظام الإدارة التقليدية، حيث لا تكون هناك معاملة مباشرة بين الأفراد طالبي الخدمة وموظفي الإدارة، فلا يكون هناك مجال لتقديم الرشوة بهدف الحصول على الخدمة أو تسريع الحصول عليها.

وحتى لا تكون المساواة نظرية بعد تطبيق نظام الإدارة الالكترونية يرى جانب من الفقه ضرورة تقديم المساعدة للأفراد الذين لا يتقنون استعمال جهاز الكمبيوتر وغيره من الأجهزة المستعملة في تقديم الخدمات المرفقية الكترونيا، حيث لا تكون ظروفهم الاجتماعية حائلا دون استفادتهم من الخدمات المرفقية، لذلك فان أعمال مبدأ المساواة أمام المرفق العام في ظل الإدارة الالكترونية يتطلب إلمام جميع الأفراد بالمعرفة الالكترونية، إلى جانب حياد المرافق العامة[8].

أ. الإلمام بالمعرفة والدراية الالكترونية:

على الرغم من أن الكمبيوتر أصبح هو لغة العصر ،وان مصالح الدولة والمدارس اكتظت بهذه الأجهزة، إلا انه يلاحظ أن نسبة كبيرة من الأفراد لا يملكون هذا الجهاز، ومن ثم فلا يمكنهم الدخول إلى المواقع الالكترونية عبر شبكة الانترنت للحصول على الخدمة المطلوبة[9].

إن نجاح نظام الإدارة الالكترونية وضمان توصيل الخدمات المرفقية إلى المستفيدين عن طريق الانترنت يتطلب توفير البنية التحتية والأجهزة الالكترونية اللازمة وجعلها في متناول المواطنين الذين لا يملكون هذه الأجهزة، لذا اقترح احد الفقهاء بوجوب قيام الجهات المختصة بتنظيم دورات مجانية للحصول على مثل هذه المعرفة إضافة إلى توفير الأجهزة الالكترونية بسعر مدعم، وفي حالة تعذر توفيرها فيمكن إنشاء أماكن الكترونية عامة في جميع الوحدات المحلية تمكن المواطنين الذين لا يملكون هذه الأجهزة من الدخول على الانترنت والحصول على الخدمة المطلوبة[10].

ويتعلق بمبدأ المساواة والمعرفة الالكترونية ضرورة وجود وعي الكتروني ويتم ذلك من خلال القيام بحملة دعائية واسعة النطاق لإعلام المواطنين بوجود نظام الإدارة الالكترونية ومجالات الاستفادة منه ؛ حيث يلاحظ أنه كلما زادت درجة المعرفة والدراية الالكترونية لدى الأفراد كلما زادت فرصة حصولهم على الخدمة في أفضل الظروف [11]، وذلك لكون أهم عوائق الاستفادة من هذا النظام تتمثل في تفاوت الأفراد في المعرفة الالكترونية.

وما تجدر الإشارة إليه انه يمكن مساعدة الأشخاص الذين يعانون من الأمية المعلوماتية وخاصة من لا يملكون الكمبيوتر أو لا يستطيعون استخدامه للدخول على شبكة الانترنت والاستفادة من نظام الإدارة الالكترونية وذلك

Issn;2602-6163

من خلال مواقع الواجهة الصوتية التي تمكنهم من الدخول إلى شبكة الانترنت باستخدام الهاتف وخدمات الشبكة التي تعمل بالصوت[12].

ب. الالتزام بمبدأ حياد المرافق العامة:

يرتبط هذا المبدأ بالمساواة في الانتفاع بالمرافق العامة أي أن تكون إدارة المرافق العامة بطريقة موضوعية بصرف النظر عن الخلافات والأهواء الشخصية بما يكفل رفع كفاءتها تحقيقا للصالح العام وتقديم خدماتها لكافة المنتفعين دون تفرقة بسبب الاتجاهات السياسية أو الاجتماعية المختلفة، وما تجدر الإشارة إليه أن تحقيق الحياد بمعناه المتقدم متصور حدوثه في ظل الإدارة الالكترونية أكثر من الإدارة التقليدية لكون الخدمات تقدم بصورة الكترونية أي عدم وجود معرفة بين الموظف وطالب الخدمة[13].

ثالثا: المطابقة مع مبدأ قابلية المرفق العام للتغير والتطوير في أي وقت

يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العامة، ويسمى أيضا بمبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتكييف، ويعني أن المرفق العام يمكن أن يتغير ويجري تعديله حسب الضرورات والمتغيرات المتصلة بالمصلحة العامة، وهذا المبدأ يرجع في أصله التاريخي إلى أحكام مجلس الدولة التي أقرت سلطة الإدارة في تعديل العقود الإدارية.

1. مفهوم مبدأ قابلية المرفق العام للتغير والتطوير في أي وقت

يجب على المرفق العام أن يستجيب لبعض المتطلبات ويشبعها، إلا أن هذه المتطلبات تتطور بالضرورة، ولهذا فان على المرفق أن يلقى بعض التعديلات بهدف تلبية المتطلبات الجديدة [14]، يقصد بمبدأ قابلية نظام المرافق العامة للتغيير أن للإدارة أن تتدخل في أي وقت لتعديل أو تغيير القواعد التي تحكم المرفق حتى تتفق وتتحقق المصلحة العامة عل أفضل وجه، وذلك لان الإدارة تعمل في تنظيمها للمرافق العامة على الوصول إلى تشغيلها بأكبر كفاءة ممكنة في ظل الظروف القائمة ؛ فإذا تغيرت هذه الظروف أو ظهرت للإدارة طريقة أفضل لزيادة كفاءة المرفق كان لها- ابتغاء تحقيق المصلحة العامة- إجراء ما ترى من تعديل في تنظيمه، دون أن يكون لأحد الاعتراض على ذلك سواء من المنتفعين بالمرفق أو من العاملين فيه[15].

حيث ذهب الأستاذ الدكتور محمد بوسماح في هذا المجال إلى القول(أصبح مبدأ تكيف المرافق العامة اليوم وأكثر من أي وقت مضى ذات أهمية اكبر بفضل سياسات الإصلاحات وبرنامجها الرامي إلى تكييف مهام وهيئات الجهاز

Issn;2602-6163

الإداري وكذا بسبب تفطن الإدارة والجمهور بان فعالية المرافق العامة هي العمود الفقري الذي يقوم عليه كل النظام الاقتصادي والاجتماعي وأنها من متطلبات الدولة العصرية، والدول التي تتميز مرافقها العامة بالفعالية هي التي تكون حظوظها اكبر في مواجهة التغيرات الاجتماعية والمنافسة الدولية في الميدان الاقتصادي[16].

وإذا كان هذا المبدأ يمنح الإدارة السلطة التقديرية الواسعة في تعديل نمط عمل المرفق وأسلوب عمله، إلا أن ذلك لا يعني حرمان المنتفعين والموظفين على السواء من كل الحقوق أمام المرفق العام، فيبقى المنتفع من خدمة المرفق العام محتفظا بحق تقديم هذه الخدمة بصورة طبيعية ووفق قواعد عامة معروفة مسبقا ؛ وتطبق القاعدة نفسها فيما يتصل بأحوال موظفي المرفق وأوضاعهم طالما لم يجري تعديلها. كما أن أي تعديل في نظام عمل المرفق العام أو في أوضاع الموظفين العاملين في خدمته لا يمكن أن يسري بأثر رجعي. وإنما لا بد أن تدخل تلك التعديلات حيز التطبيق من تاريخ صدورها أو من تاريخ لاحق على صدورها.

2. أثر الإدارة الالكترونية على مبدأ قابلية المرفق العام للتغير والتطوير في أي وقت

إن التحول إلى نظام الإدارة الالكترونية في إدارة المرفق العام عن طريق تدعيم الإدارة بالأجهزة التكنولوجية وتأهيل موظفيها لمواكبة التطور ومستجدات التحول يعد استجابة حقيقية لتطبيق المبدأ، خاصة أن هذا التغير يزيد من مردود المرفق العام عن طريق تقديم عمل إداري بطريقة فعالة وسهلة، وهو ما يترتب عنه كفاءة إدارية في الانجاز مقابل اقتصاد في النفقات.

ما تجدر الإشارة إليه أن تطبيق مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل يسمح للإدارة بتغيير إدارة المرافق العامة من النظام التقليدي إلى النظام الالكتروني بصرف النظر عن الطريقة المتبعة في إدارته، غير أن حق الإدارة بهذا التغيير أو أي تغيير آخر مقيد بشرط يتعلق بحقوق المستفيدين من خدمات المرافق العامة، حيث يجب أن لا تؤثر أو تنتقص من حقوقهم بسبب التحول إلى النظام الالكتروني، وهذا احتمال وارد خاصة في الدول العربية حيث تنخفض درجة الوعي بهذا النظام، حيث يعاني الشعوب من الأمية المعلوماتية ما ترتب عنه قلة عدد المستخدمين للأجهزة الالكترونية والانترنت مما يلقي على السلطات المعنية التزاما بحل هذه المشكلة التي تمثل عائقا كبيرا أمام هذا التحول ولإقامة المساواة بين الأفراد في الانتفاع بالخدمات التي تقدم من قبل المراق العامة[17]

Issn;2602-6163

لقد تبنت الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية، حيث يهدف هذا الأخير إلى التحول نحو الإدارة الالكترونية، حيث تم تطبيق الإدارة الالكترونية في العديد من المرافق الالكترونية بهدف تطوير وترقية الخدمة العمومية في بعض المرافق التي نذكر منها:

أ - مؤسسة البريد والمواصلات:

تم تطبيق الإدارة الالكترونية بقطاع البريد والمواصلات بهدف تسهيل المعاملات المالية من دفع الحوالات البريدية وتسهيل الاطلاع على الحسابات البريدية الجارية، بالإضافة إلى الاستفادة المباشرة من الحساب البريدي الجاري من نقاط أو مكاتب البريد والإيداع في الرصيد من كل نقاط الوطن، ودعما لخدمة البريد الالكترونية هناك مجموعة من الخدمات تقدمها المؤسسة عبر الانترنت تتمثل في الاطلاع على الرصيد، طلب نماذج الصكوك البريدية، الحصول على كشف العمليات الحسابية ؛ وتتمثل الخطوة الأهم بالقطاع إنشاء الشباك الالكتروني و إصدار بطاقة السحب المغناطيسية الالكترونية التي يمكن من خلالها للزبون الاستفادة من رصيده المالي من كل النقاط عبر الوطن على مدار 24 ساعة باستعمال الصراف الآلي وهو ما ساعد في التقليل من الطوابير البشرية أمام الشبابيك لسحب الأموال.

ب - مؤسسة الضمان الاجتماعي:

من بين تطبيقات الإدارة الالكترونية على مستوى الضمان الاجتماعي إصدار بطاقة الشفاء الالكترونية والتي خففت على المرضى عناء التنقل إلى مصالح الضمان الاجتماعي بهدف الحصول على التعويضات اللازمة، حيث أصبح بإمكانه الاستفادة من التعويضات مباشرة لدى صرف الدواء بالصيدليات وذلك بتقديم البطاقة الالكترونية التي تسمح بالتعرف على هوية المؤمن اجتماعيا، علما انه تم تعميم الانترنت الخاص ببطاقة الشفاء في الجزائر بتاريخ 03 فيفري 2013، حيث أصبح أي مؤمن يستطيع الاستشفاء من أي مكان عبر القطر الوطني[18]

ت - مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي:

يظهر أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي بشكل واضح حيث تم تفعيل جميع المواقع الالكترونية للمؤسسات الجامعية على المستوى الوطني، كما تم ربط الجامعات ببعضها من خلال برامج، حيث أصبح بإمكان الطلبة الجدد حاملي شهادة البكالوريا التسجيل أوليا عن طريق الانترنت بملء بطاقة الرغبات فش شكل استمارة الكترونية، تمكنه من معرفة الميادين التي يمكنه التسجيل ضمنها كما تقوم بتنبيهه إذا ما قام بأي خطا في عملية التسجيل، وبعد إيداع الاستمارة الالكترونية تخضع الاختيارا ت إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية

Issn;2602-6163

يتم من خلالها الترتيب والتوجيه، لتأتي بعدها مرحلة تأكيد التسجيل وتقديم الطعون الكترونيا وهو ما يمثل توجها فعليا لتطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجامعة،

بالإضافة إلى إنشاء رقم تسلسلي الكتروني خاص بكل طالب على المستوى الوطني، حيث انه بمجرد الضغط على ذلك الرقم يظهر الملف الالكتروني للطالب به كل الوثائق اللازمة بطريقة الماسح الضوئي، وفي حالة انتقال طالب من جامعة إلى أخرى يكون الأمر سهلا بدون تعقيدات على مسؤولي الجامعات، أيضا يمكن استخدامه داخل الجامعة في حد ذاتها من خلال ربط الكليات ببعضها البعض [19]، كما تم تسهيل الوصول إلى الإنتاج العلمي للجامعات عبر شبكة الانترنت بالإضافة إلى إنشاء نظام التوثيق الوطني عبر الانترنت SNDL الذي أصبح بمثابة مكتبة الكترونية تمكن من الحصول على الأبحاث والمذكرات كما تكمن أيضا من الولوج إلى قواعد البيانات مع إمكانية تحميل الملفات في شكل الكتروني.

كما لعبت الانترنت دورا مهما في الإعلام والتواصل بين أفراد الأسرة الجامعية وذلك من خلال إيصال المعلومات والإعلانات للأساتذة والطلبة والموظفين عن طريق البريد الالكتروني ومواقع الجامعات بحيث يتم تبليغ المعني بجميع المعلومات التي تخصه مثل الاجتماعات، برامج التدريس، الاستدعاءات، التكليف بالحضور،...الخ، أو أي حدث يخص الجامعة كالملتقيات والندوات والأيام الدراسية والإعلامية والاحتفالات وغيرها من الأحداث[20].

ج - البلديات:

تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن من ضمن الإصلاحات الكبرى التي شرعت فيها الدولة، ولتحسين الخدمات وتخفيف الإجراءات الإدارية اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير بهدف توفير خدمات ذات كفاءة وفعالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أهم الانجازات في هذا المجال:

- جواز السفر البيومتري: أخذت هذه الوثيقة اهتماما كبيرا من طرف وزارة الداخلية حيث خصصت له موقعا الكترونيا يتم من خلاله القيام بجميع إجراءات الحصول على الجواز بطريقة الكترونية عن طريق الانترنت حيث يمكن خلاله متابعة مراحل إعداد الجواز من مرحلة تقديم الطلب إلى غاية صدوره.
- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية: تم وضع تطبيق الكتروني موحد من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يمكن من خلاله للمواطن القيام بإجراءات الحصول على البطاقة بداية من تحميل استمارة طلب

Issn;2602-6163

الوثيقة حيث يمكن من خلاله متابعة مراحل معالجتها إلى غاية الاستلام النهائي، حيث يتم انتقال المواطن مرة واحدة على الأكثر إلى مقر البلدية لأخذ الصور والبصمات وهو ما يمثل اختصارا حقيقيا للوقت والجهد.

- رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية وإدراجها ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربطه بجميع البلديات والقنصليات في الخارج، حيث أصبح بإمكان المواطن استخراج جميع وثائق الحالة المدنية من أي بلدية عبر الوطن، كما تم تمكين أفراد الجالية في الخارج من الحصول على شهادة الميلاد الخاصة 12خ بالطلب عبر الانترنت واستلامها من الممثلية القنصلية المسجل فها.
- إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون التنقل إلى ولاية التسجيل.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المفهوم الحقيقي للإدارة الالكترونية للمرفق العام هو أن تقوم الدولة باستخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها في انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية بطريقة دقيقة وسريعة، ولقد أصبحت هذه الوسيلة ضرورة حتمية يجب على الدولة أن تعمل على تطبيقها مواكبة للثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، ويرجع ذلك إلى المزايا التي تتمتع بها الإدارة الالكترونية فاقت بها الإدارة التقليدية، لان الأولى تعتمد في تقديم خدماتها على أجهزة متطورة من شانها أن تعمل على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من دون وجود أخطاء في انجاز معاملاتهم، فضلا عن سرعة الانجاز الذي ينعكس بدوره على توفير الجهد والوقت والمال لكل من المواطن والدولة، كما تعمل على التقليل من التعقيدات المنتشرة في الإدارات العمومية.

أما عن أثر هذه الوسيلة على المبادئ التي تحكم المرافق العامة فيبدو واضحا من خلال تحسين وتطوير الخدمات التي تقدمها المرافق العامة حيث ساعد تطبيق الإدارة الالكترونية على اختصار الوقت، والجهد، والمال، والمسافات على طالب الخدمات الإدارية والدولة في نفس الوقت، كما ساهم أيضا في القضاء على مظاهر الفساد المالي والإداري على مستوى الإدارات العمومية من رشوة، ومحسوبية، ومحاباة في تقديم الخدمات العمومية، ونظرا لمزايا الإدارة الالكترونية فقد اتجهت الجزائر إلى استبدال نظامها الإداري التقليدي بنظام الكتروني متطور رغبة منها في تقديم أفضل الخدمات لمواطنيها، ولكن واجه تطبيقه الكثير من المشاكل يمكن أن نقترح لها الحلول التالية :

Issn;2602-6163

1. مكافحة الأمية الالكترونية لان الكثير من المواطنين يجهلون استعمال جهاز الكمبيوتر.
2. العمل على تكوين موظفي الإدارات العمومية وبشكل مستمر بهدف مواكبة التطورات ، وذلك من خلال عقد الندوات والملتقيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بهدف التحكم الأمثل في الأجهزة والشبكات.
3. توفير الأجهزة و الآلات المتطورة في مقدمتها أجهزة الكمبيوتر الحديثة ذات البرامج المتطورة، بالإضافة إلى إصلاح شبكة الانترنت التي تشكل إحدى العوائق الكبيرة في تطبيق نظام الحكومة الالكترونية لأنه يتم الاعتماد عليها في تقديم الخدمة السريعة للمنتفع بخدمات المرفق العام والموظف.
4. إصدار القوانين التي تسهل تطبيق الإدارة الالكترونية كتنظيم عملية التعاقد عبر الانترن ت وتوثيق التوقيع الالكتروني، مع تجريم الأعمال التي من شانها الإخلال والتأثير على حسن سير الإدارة حتى تبعث الاطمئنان الثقة لدى الأشخاص الذين يستفيدون من خدماتها.
5. الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في تطبيق الإدارة الالكترونية خاصة العربية منها نظرا لتقارب الظروف المحيطة مثل قطر وإمارة دبي.

الهوامش:

[1] أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، الطبعة الرابعة مع ملحق 1986، ديوان المطبوعات الجامعية،1986، ص484.

[2] ضريفي نادية، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية حالة عقود الامتياز، أطروحة كتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر2011،2012/1، ص202.

[3] دعاء أنور سعيد الطائي،التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الالكترونية وأثرها على المرافق العامة، مذكرة ماجستير في الحقوق،جامعة النهرين، العراق، 2013، ص96.

[4] المرجع نفسه، ص97.

[5] محمد رضا جنيح، القانون الإداري، ط2، مركز النشر الجامعي، تونس، 2008، ص300.

[6] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري،ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص332.

[7] ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص437.

[8] دعاء انور سعيد الطائي، المرجع السابق، ص106.

[9] لمياء خزار، الحكومة الالكترونية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة 01، 2018/2017، ص221.

[10] دعاء انور سعيد الطائي، المرجع السابق، ص107.

[11] لمياء خزار، المرجع السابق، ص222.

[12] دعاء انور سعيد الطائي، المرجع السابق، ص108.

[13] دعاء انور سعيد الطائي، المرجع السابق، ص108.

[14] أحمد محيو، المرجع السابق، ص487.

[15] ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص439.

Issn;2602-6163

[16] ضريفي نادية، المرجع السابق،2016.

[17] دعاء انور سعيد الطائي، ص 101،102.

[18] غنية نزلي، دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد 12، كلية الحقوق، جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي . الجزائر، جانفي 2016، ص186.

[19] المرجع نفسه، ص186.

[20] المرجع نفسه، ص187.